

## البعثة الدولية للانتخابات العراقية (IMIE)

### التقرير الأول: التقييمات التمهيدية لعملية الانتخاب في يوم 30 كانون الثاني

تم نشره الساعة 19:00 (حسب توقيت مدينة عمان) في 30 كانون الثاني 2005

#### ملخص تنفيذي:

أنشأت البعثة الدولية للانتخابات العراقية في شهر كانون أول من عام 2004 للمساعدة في تخطيط وعقد وتقييم الانتخابات الثلاثة في العراق لهذا العام. وتتألف البعثة الدولية للانتخابات العراقية من مؤسسات متعددة الجنسيات معنية بإدارة الانتخابات وتقوم البعثة بعمل مراجعات على مستوى الأنداد وتقديم النصح للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

تقوم البعثة الدولية للانتخابات العراقية في تقييماتها التمهيدية بالاعتماد على العديد من مصادر المعلومات داخل العراق وخارجه وعلى تقارير الخبراء المبعوثين من قبل البعثة. ويعالج التقرير إحدى عشرة ناحية حددتها اللجنة التحضيرية للبعثة الدولية للانتخابات العراقية في اجتماعها في لندن في يومي الرابع والخامس من شهر كانون ثاني لعام 2005. وهذه النقاط هي:

- الإطار القانوني
- تسجيل الناخبين
- الاستعدادات الانتخابية
- معلومات الناخب وتثقيفه
- المساواة في حق الوصول إلى وسائل الإعلام
- التسجيل والانتخاب خارج العراق
- إجراءات شكاوى ما قبل الإقتراع
- المصادقة على الأحزاب السياسية والإئتلافات والمرشحين
- الإقتراع
- فرز الأصوات وتجميع النتائج
- شكاوى ما بعد الانتخابات

يضم هذا التقرير تقييمات تمهيدية لأول ست نقاط من هذه العناصر. وسيتم تحديثها فور توفر معلومات وتحليلات جديدة بعد انتخابات الـ 30 من كانون الثاني. بالنسبة للنقاط الأخرى فما زالت تقارير الخبراء قيد الإعداد وسيتم الإعلان عن نتائج هذه التقارير حالما تتوفر. وستقوم البعثة الدولية للانتخابات العراقية بمشاركة كافة تقييماتها مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق حالما يتم الاعلان عنها للجمهور.

يحدد التقرير نقاط القوة المتعلقة في إنتخابات اليوم بما في ذلك درجة وجودة تخطيط وتنظيم الانتخابات واستقلالياتها. ويقترح تغطية نواح أخرى لتحقيق تطورات مستقبلية وتتضمن هذه النواح

الشفافية المتعلقة بالمساهمات المالية والمصاريف وتحسينات في عملية تسجيل الناخبين ومراجعة معايير الحكم على أهلية المرشح.

إن البعثة الدولية للانتخابات العراقية تجد بأن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق قد أعدت وقادت إنتخابا يستوفي المعايير المتعارف عليها فيما يتعلق بقانون الإنتخاب والتخطيط والإستعدادات.

## الإطار القانوني:

تعتبر البعثة الدولية للانتخابات العراقية أن الإطار القانوني الحالي الذي يحكم العملية الانتخابية في العراق ينسجم بشكل عام مع المعايير الديمقراطية المتعارف عليها. إذ أن كافة الحريات ذات العلاقة مضمونة بشكل قانوني. وينص الإطار القانوني على ضمانات تمثيلية مهمة للنساء والأقليات العرقية. وبالمجمل فإن الإطار القانوني يشجع اللعب النزيه ويفتح الباب للمنافسة بين المتنافسين المحتملين.

وفي الوقت نفسه حدد التقييم المبدئي لهذا الإطار القانوني عددا من القضايا التي ترغب البعثة بإثارتها أمام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق من أجل توضيحها ومرجعاتها.

وإن عدم توفر مواعيد نهائية حول اتخاذ قرارات بشأن الادعاءات والشكاوى التي قد تتقدم بها السلطات الانتخابية، وتبليغ الكيانات السياسية والمرشحين بالقرارات حول المصادقة عليها، وإعلان نتائج الانتخابات الأولية ونشر النتائج الرسمية هي مواضيع تود البعثة أن تناقشها مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بالإضافة إلى موضوع تنظيم التمويل السياسي.

وقد لاحظت البعثة الدولية للانتخابات العراقية المتطلب الذي يشترط أن لا يقل عمر المرشح عن 30 عاماً وأن لا يقل مؤهله العلمي عن شهادة الثانوية العامة، وسيكون هذا موضوعاً إضافياً للنقاش والمراجعة.

وأخيراً، بالرغم من أن مجموعة الأنظمة التي أصدرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في الأشهر الماضية هي مجموعة جيدة إلا أن عملية سن هذه التعليمات المترديد ربما أدى إلى تكرار أو ازدواجية في هذه الأنظمة. والإقتراح المطروح أمام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق هو ضم جميع التعليمات إلى بعضها في إطار قانون واحد قبل عقد الانتخابات اللاحقة المجدولة لسنة 2005.

## تسجيل الناخبين:

إن تسجيل الناخبين هو عنصر هام في العملية الانتخابية لأنه يضع القائمين على الانتخابات أمام تحديات حقيقية حتى في الظروف المثالية. وعلى ضوء ذلك تود البعثة أن تنتهي على النهج العام الذي اتبعته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في عملية إنشاء سجل للناخبين العراقيين. وإن قرار بناء سجل الناخبين الأولي وفقاً لبيانات نظام توزيع المون الغذائية PDS كانت فكرة عبقرية في الظروف الحالية ويمكن أن تعد عنصراً يؤدي لمبدأ الشمولية.

وإن القوانين ذات الصلة وأنظمة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق المتعلقة بتسجيل الناخبين هي بسيطة في تركيبها بشكل عام وهذا محل استحسان. وإن عرض ملخص بسيط وعام في الأنظمة قد سمح للمرونة لتلبي الظروف المتغيرة.

وإن إنشاء سجل للناخبين من خلال استخدام بعض المساهمة الشعبية على الأقل كانت إنجازاً ملحوظاً في هذه الظروف الأمنية السائدة. ويقدم الإطار العام لعملية التسجيل وصفاً جامعاً لمن يحق له التسجيل كناخب كما يقدم البيانات التي سيتم تقديمها على مستوى العائلة الواحدة للتحقق من أن كل فرد قد قام بعملية تسجيل صحيحة في السجل الأولي للناخبين. كما يقدم الإطار الفرصة لمن يرغب في إجراء إضافة أو حذف في السجل أو تعديل البيانات الموجودة في سجل الناخبين. ويحق للمراقبين المعتمدين ووكلاء الأحزاب السياسية أن يكونوا حاضرين في مراكز التسجيل.

وقد حدد التقييم التمهيدي للبعثة الدولية للانتخابات العراقية، في الوقت نفسه، عدداً من الأمور التي سيقوم بطلب معلومات إضافية حولها من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. حيث أن معظم الإطار الإجرائي وبعض الأطر التنظيمية لم تكن متوفرة بعد للمراجعة، بما في ذلك مجالات معالجة بيانات التسجيل وإصدار/توزيع السجل والتسجيل في يوم الإقتراع. وعلى نحو مماثل هناك حاجة لبيانات إضافية حول عملية المراجعة – بما في ذلك العدد النهائي للأشخاص المضافين للسجل وعدد وموقع الطلبات المرفوضة وأسباب الرفض. وأخيراً سيكون من المهم الحصول على بيانات إضافية من شأنها أن تتيح المجال لتقدير مدى الجاهزية لقائمة المقترعين النهائية. وبينما أنه من المفهوم أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لن تتمكن من توفير كافة البيانات ذات الصلة خلال الفترة الانتخابية نفسها، فإن تقديم هذه المعلومات حال توفرها سيزيد من الشفافية وبتيح المجال لمزيد من التقييم الشامل لعملية التسجيل.

## الإستعدادات الإنتخابية:

إن التقييم التمهيدي للإستعدادات الإنتخابية للإنتخابات 30 كانون الثاني 2005 مبني على مراجعة التشريع المعني وأنظمة المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق بالإضافة إلى خطة عمل المفوضية العليا. ويمكن تقديم تقييمات مبدئية لعدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك:

## الفترة الإنتخابية:

إن المادة 1.2 من أنظمة المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق 2004/09 – الحملة الإنتخابية – تحدد فترة الحملة الإنتخابية الرسمية بالفترة من 15 كانون الأول 2004 وحتى 27 كانون الثاني 2005. ومقارنة بفترة الحملات الإنتخابية لمناطق الصلاحيات الوطنية ذات الإنتخابات البرلمانية فإن فترة ستة أسابيع تعتبر فترة معقولة للحملات الإنتخابية.

## التقويم الإنتخابي:

لقد قامت المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق بإعداد خطة عمل واسعة النطاق لإجراء الإنتخابات وتتطرق هذه الخطة إلى الإستعدادات وإجراءات الإقتراع وعد وفرز الأصوات واستعادة مواد الإنتخاب. وقد تم تحديد موعد زمني للعديد من الأنشطة، بما في ذلك استلام وتسليم الإمدادات الإنتخابية وتوظيف وتدريب مسؤولي الإقتراع وإنشاء مناطق أمنية حول مراكز الإقتراع والمصادقة على الكيانات السياسية وقوائم المرشحين وتسجيل وكلاء الكيانات السياسية ومراقبي الإنتخابات وإصدار أوراق الإقتراع. ولقد تمت صياغة خطة العمل بشكل جيد وتتعامل هذه الخطة مع العناصر العملية الرئيسية الضرورية لعملية إنتخابية ناجحة.

## اختيار وتدريب مسؤولي الإنتخابات

من المقدر أن تكون هناك حاجة لحوالي 200,000 مسؤول إقتراع لإجراء عملية الإنتخاب. وتضمن خطة العمل أن غالبية مسؤولي الإقتراع ستكون من المدرسين. ولقد وافقت وزارة التربية والتعليم على السماح للمدرسين بالعمل كمسؤولي إقتراع وعلى حضور الدورات التدريبية. وقائمة الموظفين لمراكز ومحطات الإقتراع تتوافق مع المعايير الدولية ومن شأنها أن توفر عملية إقتراع فعالة يوم الإنتخاب.

خطة التدريب الموضحة هي خطة شاملة وتبين مقومات الموظفين والجدول الزمني للتدريب ومواقع وفترة التدريب. وإتمام التدريب من شأنه أن يقود إلى إيجاد مسؤولي إقتراع يتمتعون بمعرفة تامة بمهامهم يوم الإنتخاب.

## إصدار وتوزيع الإمدادات الإنتخابية

تم تجميع الخطط المفصلة لتوزيع المواد وتم تسليمها لوكيل تسليم الشحن ولموظفي المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق الإقليميين والمحليين. وتم وضع مسودة بالجدول الزمني ليتم توصيل

المواد بشكل منظم وفي الوقت المحدد من الموقع الذي أرسلت منه إلى مراكز الإقتراع. ولقد تم التفكير بتمعن في خطة توزيع المواد الإنتخابية فيما يتعلق بمراكز الإرسال والأمن.

### إنشاء محطات إقتراع يمكن الوصول إليها

هناك حوالي 5.800 مركز إقتراع تضم حوالي 29,000 محطة إقتراع في جميع أنحاء البلاد. ومن المخطط أن يتوزع المقترعون على المراكز بنسبة لا تتجاوز 3,000 لكل مركز وبنسبة لا تتجاوز 500 مقترع لكل محطة، وهذا يعني أن عدد محطات الإقتراع يجب أن لا تزيد عن ستة في كل مركز إقتراع. وإن تحديد الحد الأعلى للمقترعين بـ 500 لكل محطة إقتراع ينسجم مع المعايير المقبولة.

وسيتم استخدام المدارس لمعظم مراكز الإقتراع – وهذا قرار جيد في ضوء القيود المفروضة على حركة المركبات في يوم الإنتخاب. والمدارس تقع في مراكز الأحياء عادة وهذا يعتمد على الأحياء والمواقع المعروفة جيداً بالنسبة للعامة. فضلاً عن هذا فإن المدارس تمتلك عادة البنية التحتية التي يمكن أن يستخدمها موظفو الإقتراع لإنشاء محطة إقتراع.

### ضمان أمن المقترعين

يعتبر التخطيط الأمني عنصراً رئيسياً للإجراء الناجح لهذه الإنتخابات. إن خطط نشر عناصر الأمن هي خطط شاملة ونأمل أن تكون فعالة في تعزيز بيئة آمنة للإقتراع.

وبشكل عام، تم إعداد خطة العمل والإستعدادات للإنتخابات بشكل جيد في ظل الظروف السائدة مؤخراً. وعند إعداد تقريرها النهائي حول الإستعدادات الإنتخابية ستقوم البعثة الدولية للإنتخابات العراقية بفحص عملية تنفيذ هذه الخطط والإجراءات.

## تعليم الناخب وتثقيفه:

إن هذا التقييم التمهيدي لتعليم الناخب وتثقيفه لانتخابات 30 كانون الثاني 2005 مبني على أساس الإطار التشريعي وعلى مصادر المعلومات العامة.

ومن بين الوظائف المتعددة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فقد تم تكليفها بالمساعدة في "بناء الإسناد المجتمعي والثقة بالعملية الانتخابية في كافة أنحاء العراق"<sup>1</sup> وهذا يوحى بالدور التثقيفي والتعليمي الهام الذي تمثله المفوضية. وإن تحليل الموقع الإلكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق يشير إلى استراتيجية من قسمين لتعليم وتثقيف الناخبين وهما: استخدام وسائل الإعلام ومنهاج القرب. واستراتيجية القرب هي منهجية معروفة تسهل عملية التعبير الحر عن الرأي وتتيح للناخبين أن يطرحوا الأسئلة ويحصلوا على إجابات فورية. وهذا الأمر جد مفيد لقسم العلاقات العامة ليصل إلى أولئك الأشخاص الذين لا تصلهم وسائل الإعلام، بمن فيهم الأقليات أو المجموعات المهمشة.

وتتطلع البعثة الدولية للانتخابات العراقية إلى الحصول على معلومات إضافية حول الطرق التي قامت من خلالها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بتنفيذ خطتها في تعليم وتثقيف الناخبين. ومن ضمن الموضوعات التي سنبحث عن معلومات إضافية حولها: أنواع وأمثلة عن مواد التثقيف المدني التي أعدتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وتنفيذ الخطة ومؤشرات النجاح في تثقيف وتعليم الناخبين حول حقوقهم الديمقراطية.

وتتوقع البعثة الدولية للانتخابات العراقية أن يتم الحصول على التتمة الكاملة للمعلومات المتعلقة بعد 30 كانون الثاني بهدف إكمال التقييم من خلال التقارير المباشرة وعينات لمواد العلاقات العامة ونصوص إعلانات الراديو والتلفزيون. وهذا سيساعد في قياس مدى تنفيذ الخطة المبدئية وتحديد نقاط النجاح والنقاط التي كان فيها مشاكل.

وستحاول البعثة الدولية للانتخابات العراقية الحصول على معلومات إضافية عن المجالات التالية:

- المسؤولية ضمن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن حملات وسائل الإعلام واختيار وشرح الرسائل.
- علاقة مسؤولي المعلومات العامة بالمقر الرئيسي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ومهامهم ومسؤولياتهم في المكاتب الانتخابية الحكومية.
- التعاون بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ومنظمات المجتمع المدني.
- دور المنظمات غير الحكومية في العملية.
- توفر المواد في أكثر من لغة.
- المشاكل الرئيسية التي قد تم رصدها.

<sup>1</sup> نظام سلطة التحالف المؤقتة رقم 92 - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، القسم 3.3 (أ)

## تكافؤ الفرص في الوصول إلى وسائل الإعلام:

عند إعداد هذا التقييم لفرص الوصول إلى وسائل الإعلام، كانت البعثة الدولية تتمتع بحق الوصول للإطار القانوني المعني فقط. ولذلك ليس ممكناً في هذا الوقت التعليق على مدى الوصول الذي تم منحه على أرض الواقع. وستقوم البعثة الدولية بالتطرق إلى هذا الأمر في تحليلات لاحقة وستسعى للحصول على معلومات أشمل بشأنه من المصادر والموارد داخل العراق.

ومفوضية الإعلام الوطني هي المؤسسة المسؤولة عن تنظيم وسائل الإعلام. وقد أصدرت نظام برنامج البث المؤقت ومن ثم أصبح "نظام وسائل الإعلام خلال الانتخابات". وقد أصبح النظام اللاحق سارياً عند البدء في فترة الحملات الانتخابية الرسمية ويتضمن العناصر التي يتوقع المرء أن يجدها وفقاً للمقارنات الدولية.

ومنذ انطلاقة مفوضية الإعلام الوطني قامت الحكومة بتأسيس مجلس أعلى للإعلام. والعلاقة، في هذا الوقت، غير واضحة بين هاتين المؤسستين وليس من الواضح من هي المؤسسة ذات السلطة الإعلامية الأعلى لغرض تقييم وشكاوى انحياز وسائل الإعلام والتعامل معها. وستقوم البعثة الدولية بتوضيح ومراجعة نقاط المسؤولية والمساءلة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

ولقد كشف التقييم التمهيدي للبعثة الدولية غياباً واضحاً للمراقبة المستقلة لوسائل الإعلام داخل العراق لهذه الانتخابات. وإن هذه مسألة مهمة ستتابعها البعثة الدولية في نقاشاتها مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وسيكون من المهم ضمان الرقابة الإعلامية المستقلة للانتخابات القادمة المجدولة في العام الحالي 2005.

## الإقتراع والتصويت خارج القطر العراقي

يقوم بمهمة تنظيم التسجيل والإقتراع خارج القطر العراقي يوم 30 كانون الثاني 2005 المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق. والشكر للجهود التي بذلتها كلتا المنظمتين. فبرنامج الإقتراع خارج القطر هو أمر لم يمارس حتى في العديد من الدول الديمقراطية. وبالفعل فإن القدرة على تأسيس البرنامج في ست وثلاثين مدينة في أربع عشر دولة وفي فترة زمنية قياسية هو إنجاز حقيقي بحد ذاته.

سعت البعثة الدولية للإنتخابات العراقية للحصول على المصادقة وحصلت عليها من المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق لمراقبة عمليات التسجيل والإقتراع خارج القطر لهذا الحدث الإنتخابي. وقامت البعثة الدولية للإنتخابات العراقية بتوظيف مراقبين خارج القطر العراقي في ثلاث عشرة دولة من مجموع الدول الأربع عشرة حيث يتم فيها التصويت ضمن هذا البرنامج<sup>2</sup> وقد دأب هؤلاء المراقبين على تقديم نماذج مراقبة مفصلة سوف يقدمونها إلى البعثة الدولية للإنتخابات العراقية في موعد أقصاه الرابع من شهر شباط. ومن خلال المعلومات المزودة سيتم صياغة أساس التقييم النهائي الذي ستعده البعثة الدولية للإنتخابات العراقية والتي ستقدمه إلى كل من المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق والمنظمة العالمية للهجرة بنهاية شهر شباط لعام 2005. هذه المعلومات سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني للبعثة الدولية للإنتخابات العراقية.

لا يوجد أي معايير دولية لعقد الإقتراع خارج القطر للحكم بموجبها إلا أنه يمكن اللجوء إلى التجارب الجديدة المتأتية من أوضاع ما بعد النزاع وذلك لغايات المقارنة مع الوضع في العراق. وتقرير البعثة الدولية للإنتخابات العراقية التمهيدي يعتمد بشكل أساسي على تحليل الإطار العام التنظيمي بالنسبة لبرنامج التصويت خارج القطر.

وبالاعتماد على التقييم التمهيدي لبرنامج التصويت خارج القطر العراقي تنوي البعثة الدولية للإنتخابات العراقية إلى إثارة القضايا التالية أمام المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق:

- معايير تحديد الجنسية وأهلية الناخبين
- آليات فرز أصوات الناخبين خارج القطر العراقي في البلدان الاربع عشر المضيفة ونقل المحفوظات إلى غرفة المحفوظات في بغداد.
- اشتراط أن يتم التسجيل الشخصي والإقتراع في يومين منفصلين. وفيما تدرك البعثة الدولية للإنتخابات العراقية أن هذا كان الطريقة الوحيدة للعمل تحت الظروف الراهنة، فإنها قد ترغب بأن يعاد دراسة هذه النقطة في المستقبل.

<sup>2</sup> هولندا هي البلد الوحيد الذي لم تتمكن البعثة الدولية للإنتخابات العراقية من توظيف مراقبين فيه.

## إجراءات شكاوى ما قبل الإقتراع:

يتم حاليا اعداد تقييم الخبراء حول إجراءات شكاوى ما قبل الإقتراع، وستقوم البعثة الدولية للانتخابات العراقية بنشر النتائج حالما تصبح جاهزة. وسيركز التقييم على العناصر التالية:

- تعامل السلطة مع الشكاوى
- إجراءات تقديم الشكاوى والتعامل معها
- عمليات التحقيق والإدعاء والاستئناف
- المخالفات والعقوبات

وقد أعدت البعثة الدولية للانتخابات العراقية ملخصا عن الإطار القانوني المعني بإجراءات التعامل مع شكاوى ما قبل الإقتراع وهي مرفقة في الملحق (أ).

## المصادقة على الأحزاب السياسية والإئتلافات والمرشحين

يجري حاليا إعداد تقييم للخبراء حول المصادقة على الأحزاب السياسية والإئتلافات والمرشحين وستقوم البعثة الدولية للانتخابات العراقية بنشر النتائج حالما تتوفر. وسيكون التركيز في هذا التقييم على ما يلي:

- إجراءات المصادقة
- قدرة الأحزاب المؤهلة والمرشحين المؤهلين على الحصول على المصادقة
- آلية منع الاحتيايل والفساد
- آليات ضمان تكافؤ الفرص في الميدان
- التزامات رفع التقارير
- مواقف الأحزاب من عقد الانتخابات
- الدعم الشعبي/الانتخابي

## الإقتراع

ستقوم البعثة الدولية للإنتخابات العراقية بتقديم تقييم ما بعد الإنتخابات لهذه النقطة المستهدفة بالتركيز على العناصر التالية:

- سرية التصويت
- مساعدة الناخبين
- آليات منع الاحتيال
- أمن مواقع الإقتراع

## فرز الأصوات وجمع النتائج

ستقوم البعثة الدولية للانتخابات العراقية بتقديم تقييم ما بعد الإنتخاب عن هذه النقطة المتسهدفة بالتركيز على العناصر التالي:

- آليات فرز الأصوات
- آليات رفع التقارير عن نتائج الانتخابات
- التدابير الأمنية المتبعة عند جمع النتائج وتحليلها
- تمثيل الأحزاب – حق الاعتراض
- شروط إعادة الفرز
- توزيع المقاعد

## شكاوى ما بعد الإنتخابات

ستقوم البعثة الدولية للإنتخابات العراقية بتقديم تقييم لهذه النقطة المستهدفة بالتركيز على العناصر التالية:

- السلطة التي سوف تتعامل مع الشكاوى
- آليات تقديم الشكاوى والتعامل معها
- عمليات التحقيق والإدعاء والاستئناف
- المخالفات والعقوبات

## الملحق (أ): الإطار القانوني لإجراءات شكاوى ما قبل الإقتراع

نظام سلطة التحالف المؤقت – القانون رقم 92:  
تُمنح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بموجب وثيقة "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق" الصلاحيات الكاملة والحصرية بما يتعلق بالتطبيق المدني لإجراءاتها وتعليماتها الخاصة بها. لا يمكن استئناف قرارات المجلس إلا إلى لجنة الانتخابات المؤقتة المتألفة من ثلاثة قضاة يعينهم المجلس القضائي الأعلى. وتكون القرارات التي تتخذها اللجنة قرارات نهائية.

النظام رقم 12: يفصل هذا النظام بالمخالفات الانتخابية التي تتضمن حيازة الأسلحة في أو حول مواقع التسجيل أو مواقع الإقتراع أو مواقع الفرز، الاخلال بالعملية الانتخابية وعرقلتها، الرشوة، الانتحال والاحتيال، خرق شروط السرية، وضع إعلانات مخادعة أو مضللة، وبعض نشاطات الكيانات السياسية مثل القيام بالحملات الدعائية. كما يحدد النظام العقوبات التي يمكن فرضها على موظفيها أو على الكيانات السياسية أو المراقبين أو وكلاء الكيانات أو أي شخص يقع ضمن سلطتها القضائية وتشمل: الإجراءات العلاجية، والغرامات، وسحب مصادقة الكيان السياسي والمنع من المشاركة في الانتخابات، إسقاط اسم مرشح الكيان السياسي من قائمة المرشحين، وسحب اعتماد فريق المراقبين، وسحب اعتماد مراقب إنتخابي أو وكيل كيان سياسي.

النظام رقم (15): يتعلق هذا النظام بالحكم في النزاعات والشكاوى المتعلقة بالانتخابات، ويوضح الإجراءات المتبعة عند تقديم شكوى ما. يجب تقديم الشكوى خلال سبعة أيام بعد حدوث المخالفة المفترضة أو خلال ثلاثة أيام بعد وصول المخالفة المفترضة إلى علم المشتكي ويجب أن تقدم مكتوبة إلى المقر الوطني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أو يمكن تمريرها للمفوضية من خلال مكتبها الإقليمي أو في المحافظة. ويجب ان تتضمن الشكوى معلومات منها: اسم المشتكي وعنوانه والمعلومات اللازمة للاتصال به، واسم ومعلومات الاتصال بالمخالف المفترض، إن وُجدت، والوصف المفصل للمخالفة المفترضة وكذلك أسماء الشهود والوثائق الداعمة للشكوى.

يمكن للمجلس ان يستدعي شهوداً ويعقد جلسات ويستجمع الأدلة ويمكن للمجلس ان يرفض الشكوى التي لا تقدم ادلة كافية أو تقتقر بشكل واضح إلى ما يسوغها، أو أن تكون الشكوى المقدمة باطلاً أو لا أساس لها ويجوز للمجلس إحالة شكوى تقع خارج اختصاصه إلى جهة مختصة أخرى. الإجراءات لم تحدد وقتاً محدداً لأخذ القرارات ولكنها ذكرت أن ينظر المجلس في كل الأدلة المقدمة بحيادية.

يمكن أيضاً تقديم الشكوى إلى مكتب إنتخابي ضمن برنامج الإنتخاب خارج القطر ليتم تمريرها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وفي هذه الحالة يجوز لمكاتب الإنتخاب خارج القطر العراقي أن تتسب بطريقة التعامل مع الشكوى المقدمة.

بالنسبة لنظام "إجراءات الشكاوى والنزاع" فيحدد الطرق المذكورة في النظام. كما أنه ينشئ مكتباً للشكاوى مزود بكادر وظيفي ومصادر لتمكنه من القيام بواجباته. يقوم مكتب الشكاوى برفع التقارير إلى المجلس. وهناك مجموعة مفصلة في الإجراءات من تعليمات استخدام وتقييم الشكاوى وإعلام الأشخاص المعنيين. وبشكل عام يتم التعامل مع الشكاوى بالترتيب حسب تاريخ وصولها ويتم

معالجتها حالما يكون ذلك مناسباً. وتختتم الإجراءات ببيان حول حق الوصول للمعلومات من أجل المشتكي والشخص أو المنظمة المتهمين والمراقبين المعتمدين.

## ملحق بأسماء المنظمات الرئيسية المشاركة في مراقبة الإنتخابات العراقية:

1- المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق IECI [www.ieciraq.org](http://www.ieciraq.org)

منظمة مستقلة أسست عام 2004 وفقا لقانون الإدارة المؤقت لتنظيم وإجراء أولى الإنتخابات العراقية الحرة منذ نصف قرن تقريبا.

2- شبكة الإنتخابات المعلوماتية العراقية EIN <http://www.iraqiein.org>

وهي منظمة غير حكومية شكلت لتشجيع العمليات الديمقراطية ونزاهة وحرية الإنتخابات وقامت بتسهيل عملية تدريب وتطوير أكبر شبكة في العراق (قرابة 10,000 فرد) من مراقبي الإنتخابات غير المتحزبين.

3- الإتحاد الأوروبي EU <http://europa.eu.int/comm/world/iraqsit/>

يدعم الإتحاد الأوروبي المرحلة الإنتقالية السياسية والإقتصادية في العراق. وتضمن المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان دعم العملية السياسية وتنمية المجتمع المدني.

4- المؤسسة الدولية لأنظمة الإنتخابات IFES <http://www.ifes.org>

هي منظمة تقدم المساعدة لترسيخ الديمقراطية والإدارة والحكم تقوم بأنشطة غير حزبية لا تهدف إلى كسب الربح في أكثر من مائة بلد. وقد قدمت هذه المنظمة المشورة الفنية للأمم المتحدة وإلى مجلس الحكم العراقي وسلطة الحكم الانتقالي فيما يتعلق بالإطار التنظيمي والتفصيلي والمؤسسي الضروري للإنتخابات كما هو مفصل في قانون الإدارة المؤقت للعراق.

5- البعثة الدولية للإنتخابات العراقية IMIE <http://www.imie.ca>

بعثة متعددة الجنسيات تشكلت في شهر كانون الاول من عام 2004 تجمع الخبراء من كبرى المؤسسات الإنتخابية في العالم وذلك بغية القيام بعملية تقييم مستقل للإستعدادات الإنتخابية في العراق وتقديم الأحكام المطلعة والخبرة وتعزيز الإستطاعة الإنتخابية خلال فترات الإنتخابات الثلاث العراقية في عام 2005.

6- المنظمة الدولية للهجرة IOM <http://www.iom.int>

منظمة عابرة للحكومات تعتبر الأكبر في العالم من حيث العمل مع المهاجرين والحكومات لمواجهة تحديات الهجرة. وهي مسؤولة عن تنظيم الإنتخابات خارج القطر العراقي.

يدعم المعهد الجمهوري الدولي نمو الحريات السياسية والإقتصادية والحكم والإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم عن طريق توعية الشعوب والأحزاب والحكومات بشأن القيم والممارسات الديمقراطية.

منظمة رائدة في واشنطن لا تهدف للربح تعمل على تعزيز وتوسيع رقعة الديمقراطية في العالم وتشارك بشكل فاعل في تطوير الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في العراق.

لقد مارست الامم المتحدة وما زالت تمارس دورا كبيرا في تقديم المشورة ودعم المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق وذلك لتحقيق إنتخابات شاملة ونزيهة. يتكون فريق الامم المتحدة من 36 فردا ويقدم خدمات فنية دولية ودعم تقنياً وقدرة على التطوير والتدريب وتقديم برامج توعية لإعلام الناخبين.